مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

التحولات السوسيو ثقافيّة في أسواق العمل التُّرَاثيّة بمدينة تَعِزّ القديمـــة(*)

د/ ياسر هاشم الهياجي
أستاذ مساعد بكلية السياحة والآثار
بجامعة الملك سعود، وجامعة إب باليمن
yasseralhiagi@gmail.com

د/ ذكرى عبد الجبار العريقي
أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة تعز
dr.thikra.areeqi@gmail.com

*) تاريخ تسلم البحث 8/6/2020 تاريخ قبوله للنشر 11/7/2020.
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

التحولات السوسيو ثقافيّة في أسواق العمل التُّرَاثيّة بمدينة تَعِزّ القديمـــة

د/ ياسر هاشم الهياجي
أستاذ مساعد بكلية السياحة والآثار
بجامعة الملك سعود، وجامعة إب باليمن

د/ ذكرى عبد الجبار العريقي
أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة تعز

الملخص

تهدف هذه الدِّراسة إلى إبراز دور الأسواق التُّرَاثيّة في مدينة تَعِزّ القديمة في توفير فُرص عمل وتشغيل أفراد المجتمع، وتحديد التحولات السوسيو ثقافيّة التي أثرت فيها. ولهذه الغاية، اعتمدت الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت المقابلة كأداةٍ لجمعِ البيانات الخاصة بها، والتي تم إجراؤها على عينة من ثلاثين مشاركًا من العاملين وأصحاب المحلات التجارية الذين تم اختيارهم بطريقة قصدية.

كشفت الدِّراسة عن تراجُع قيمة العمل التُّرَاثي؛ نتيجة عددٍ من التحولات التي عرفها المجتمع في مدينة تَعِزّ القديمة خلال السنوات الماضية، فضلًا عن حالة الصراع الدائر في اليمن، والتي أدّت جميعُها إلى حدوث تغيرٍ قيّمي كان له آثارٌ جوهريةٌ على نسق العمل في أسواق العمل التُّرَاثيّة، تُمثِّلت أبرز مظاهرها في سيادة نظرةٍ دُونيّةٍ للأعمال اليدوية والحرفية، ومن ثَمَّ ضَعفِ الإقبال على ممارستها، لاسيما لدى فئة الشباب، مما أدى إلى تسرب نسبة كبيرة من اليد العاملة في الأعمال ذات الطابع اليدوي، والانتقال إلى العمل في أعمال ومهن أخرى. كما أظهرت نتائج الدِّراسة تراجع دور الأسواق التُّرَاثيّة نتيجة لهذه التحولات، وهذا يُمثِّل تهديدًا كبيرًا لمستقبل التُّرَاث الثقافيّ في المدينة. وقد اقترحت الدِّراسة خطة إستراتيجية تنموية لتفعيل الدور التنموي في هذه الأسواق، تشتركُ فيها عدد من المكاتب التنفيذية في المدينة والصندوق الاجتِماعيّ للتنميّة، وأصحاب المحلات التجارية.

الكلمات المفتاحِيّة: الأسواق التُّرَاثيّة، التحولات السوسيو ثقافيّة، سوق الشنيني، مدينة تَعِزّ القديمة.

Socio-Cultural Transformations in the Heritage Labor Markets of the Old City of Taiz

Dr. Yasser Hashem Alhiagi
Dr. Dhekra Abduljabbar Alareqi

Abstract

This study aims to highlight the role of heritage markets in the Old City of Taiz to providing job opportunities and employment for members of the society; and to identify the socio-cultural transformations that have affected them. To this end, this study has utilized the descriptive and analytical methodology. It has also used the interview guide as a tool for data collection, which has been conducted on a sample of thirty workers and shop owners who have been purposefully chosen.

The study has revealed the decline of the value of heritage work due to a number of transformations the society has known in the old city of Taiz during the past years, let alone the ongoing conflict in Yemen. All that has led to a value change that had fundamental effects on the traditional labor markets, the most prominent manifestations of which were the prevalence of an inferior view of craftsmanship, and hence the low demand for their practice, especially among the youth, which led to the drop of a large percentage of the workforce in manual jobs and moving to work in other occupations and professions. The results of the study also showed a decline in the role of heritage markets as a result of these transformations, which represents a major threat to the future of cultural heritage in the city.

Eventually, the study tries to put in place a suggested plan to enhance the developmental role in these markets with the participation of a number of executive offices in the city, Social Fund for Development SFD, and shop owners.

Keywords: Heritage markets, socio-cultural transformations, Al-Shanini market, the Old City of Taiz.

المقدمة:

اشتهرت اليمن بالتجارة منذ القدم كمحطةِ عبورٍ تَمُرُّ منها القوافل التجارية المحملة بالبخور والتوابل؛ كونها همزة وصل تجارية بين الشرق والغرب بحكم موقعها على مضيق باب المندب والبحر الأحمر الذي يُمثِّل الشريان الرئيس في تجارة العالم القديم، وإطلالها على أهمَّ الموانئ البحرية في البحرين الأحمر والعربي؛ وهو ما أكسب اليمن مكانتها التجارية، فتعددت أسواقُها، وقصدها التجار من مختلف الأقطار (الحبشي، 1979، 83–84) حتى عُرِفت باسم "بلاد العرب السعيدة"؛ لما تميزت به من حضارة وازدهار، وتطوُّرت فيها الأسواق التجارية التي لعبتْ دورًا فعّالًا في ربط العلاقات التجارية والثقافيّة والاجتِماعيّة بين مختلف القبائل العربية (هاشم، 2006، 285).

وكان نصيب اليمن أربعة أسواق رئيسة من عشرة أسواق شَهِدَتها الجزيرة العربية قبل الإسلام، وهي: سوق عدن الذي يُقام من 1– 15 رمضان من كل عام، وفيه يُحملُ الطيب إلى سائر الآفاق، وسوق صنعاء الذي يُقام من 15 – 30 رمضان من كل عام، وسوق الرابية بحضرموت الذي يُقام في منتصف ذي القعدة حتى آخره (هاشم، 2006، 286؛ أبو زيد، 2004، 3)، وسوق الشِحْر في 15 شعبان، وذكر الهمداني سوق الجَنَدْ من أسواق العرب القديمة، ويبعُد عن مدينة تعز بنحو 23 كلم تقريباً.

ومما لا شك فيه أنّ الأسواق التُّرَاثيّة سمةٌ مميزةٌ، وإحدى العلامات الحضاريّة للمدن الإسلامية، ومحورٌ رئيسيٌّ في تخطيط المدن، وجزءٌ أساسيٌّ من هُوِيّة أي مجتمع؛ بوصفها انعكاساً لتاريخ الشعوب وحضارتها، ومؤشراً مُهماً في ربط الماضي بالحاضر، ولاسيما في المنتجات التقليدية والصناعات الحرفية التي تتميز بها، إذْ تكتسب الأسواق التُّرَاثيّة أهميتها من المكانة الاقتِصاديّة التي كانت ولا تزال تحظى بها عبر العصور المُختَلِفة، فهي مصدر أساسيٌّ للدخل والثروة، تُسهِم في توفير فُرص عمل لكثيرٍ من أفراد المجتمع، فضلاً عن المنتجات التي تُقدِمها وتعبّرُ عن هُوِيّة المجتمع وثقافته.

ومن حُسْنِ الطالع لمدينة تَعِزّ القديمة، أنْ تظافرتْ لها عدةُ عوامل، وتهيأت لها عدةُ أسباب، نهضت بهذه المدينة في شتى المجالات الحضاريّة عبر مراحلها التاريخيّة، فكانت من أهمَّ مدن اليمن التجارية والسياسية، انتشرت فيها العَدِيد من الأسواق والصناعات والفنادق والخانات في أجزاء متفرقة من المدينة؛ لاستقبال التجار القادمين من أنحاء اليمن، ومن خارج اليمن كالحجاز ومصر والشام والعراق وفارس والهند (السروري، 2009، 656). ولا

تزال تتميز بتراث غني بمفرداته وعناصره، يُعبِّر بواقعيّته عن النمط الاجتِماعيّ والفكري للمدينة، ومستخدميها، وساكنيها.

ويعدُّ ربط العمل بالأسواق التُّرَاثيّة ربطًا موفقًا، في إطار وَعْيِنَا بأنَّ هذين العنصرين يُشكِّلان جزءًا من العملية التنموية التي تُراعي الأبعاد المحليّة للمجتمع، وتُسهِم في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحليّة. ولهذا تستعرض هذه الدِّراسة حالة الأسواق التُّرَاثيّة بمدينة تَعِزّ القديمة، وإبراز دورها في توفير فُرص عمل وتشغيل أفراد المجتمع، يتضُمن الجزء الأول من الدِّراسة التعريف بأسواق المدينة القديمة وما تمتاز به، أما المحور الثاني فيسلط الضوء على دراسة دور هذه الأسواق في توفير فُرص عمل، كمساهمة في دراسة علاقة التُّرَاث بالتنميّة، ليس فقط في أبعادها المحليّة، بل في رهاناتها المستقبلية كذلك، وهي في ذلك تسعى إلى تناول ما تضاءل حظه منها في بحوث اليوم؛ على اعتبار أنه قلَّما يُنظر للتراث – بكل أشكاله – على أساس أنه أحد أهمَّ المجالات التي يمكن أنّ تُسهِم في تحقيق التنميّة المنشودة.

وفي استعراض الدِّراسات التي تناولت هذا الموضوع، يمكن أن نلمح غياب الدِّراسات المحليّة حسب علم الباحِثَيْن، أما الدِّراسات العربية والعالميّة فهي قليلة، ومعظمها يُركِّز على الجوانب العُمْرَانيّة والتخطيطية للأسواق التُّرَاثيّة وحديثة الاهتِمام بهذا الموضوع، وقد قامت الدِّراسة الحالية بمراجعة أهم الدِّراسات والبحوث التي اهتمت بدراسة العمل في الأسواق التُّرَاثيّة؛ بغرض استكمال الخلفية النظرية للدِّراسة وفي تفسير نتائجها، حيث رصدت دراسة فريد (2018) مدى انتشار الأسواق الإنتاجية في القاهرة القديمة، وتداخل المنتجات الأصلية والمقلدة. وتناولت دراسة خليل (2015) الخصائص التصميمية والتخطيطية لأسواق بغداد التقليدية في منطقة باب الآغا، وتشخيص المشاكل التي تعانيها المنطقة نتيجة التغيرات العُمْرَانيّة والاقتِصاديّة والاجتِماعيّة، التي أثَّرتْ بشكلٍ سلبيٍ على المنطقة. وألقت دراسة النبلاوي (2014) الضوءَ على التحولات الاجتِماعيّة المعاصرة وقيم العمل، وخلُصت إلى وجود عوامل ذات تأثيرٍ على التوجهات القيمية نحو العمل، منها: طبيعة العمل نفسه، وبيئته، والقيمة الاقتِصاديّة والاجتِماعيّة للعمل. وركزّت دراسة غالب (2013) على أهَمّية الموروث الشعبي والحِفَاظ عليه، كما أظهرت أنّ العمل في مجال التُّرَاث يحتاج إلى أنّ يؤمن به القائمون عليه، والاستفادة من كلِّ ما في العصر من تقنيةٍ يُمكن استخدامها لترميمه، وتوثيقه، والترويج له. وتناولت دراسة العليان (2012) الأسواق التجارية في الحجاز واليمن

منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصر العباسي الأول، وما حظيت به من الاهتِمام والعناية، والسلع والبضائع التي كانوا يتداولونها، وتأثيرها على الحياة الاقتِصاديّة والاجتِماعيّة.

من جانبٍ آخر سلّطت دراسة المهنا (2010) الضوء على الأهَمّية التنموية الاقتِصاديّة والاجتِماعيّة لهذه الأسواق كمفردات تراثية، واستثمارها في إطارٍ تنموي مستدام. وأبرزت دراسة الهيئة العامة للسياحة (2010) أهَمّية الأسواق الشعبية في المدن والقرى السعودية، وضرورة الحِفَاظ عليها بما تحويه من تراث عُمْرَانيّ وثقافيّ واجتِماعيّ، وإعادة تأهيلها كوجهات اقتِصاديّة وسياحيّة. كما استعرضت دراسة عبد القادر وممتاز (2009) بعض الأمثلة للأسواق التقليدية وتجارب التطوير التي حدثت فيها، وطرحت عدداً من التوصيات في كيفية الحِفَاظ على هذه الأسواق، وإعادة تأهيلها، وتشجيع الإقبال عليها. وناقشت دراسة علوان (2009) إعادة تأهيل الأسواق التُّرَاثيّة في المراكز التاريخيّة، والحِفَاظ على استمراريتها كنتاجٍ ذي قيمةٍ ثقافيّة، وعاملٍ من عوامل تنشيط الاقتصاد. وأبرزت دراسة كمونة (2009) أهَمّية المحافظة على الأسواق التُّرَاثيّة، والنهوض بها، وتحقيق استمراريتها التاريخيّة. وأكدّت دراسة هاشم (2006) على ضرورة الاهتِمام بهذه الأسواق والصناعات التقليدية بأنواعها، وتطويرها؛ دعمًا للاقتصاد المحليّ، والتمسك بالجذور التاريخيّة المرتبطة بالهُوّية.

وفي ضوء ما تم عرضه من دراسات سابقة ذات صلة بموضوع الدِّراسة الحالية، يمكن استخلاص الآتي:

- أكدّت الدِّراسات على أهَمّية الأسواق التُّرَاثيّة بالنسبة لتاريخ المُجتمعات وهويتها الثقافيّة.
- أكدّت على الدور الذي تقوم به الأسواق التُّرَاثيّة؛ كونها تحافظ على الصناعات التقليدية، وتُسهِم في تشغيل الأيادي العاملة، من خلال ممارستها مهنًا تقليدية متوارثة.
- دعت الدِّراسات إلى ضرورة الاهتِمام بهذه الأسواق، والحِفَاظ عليها وتطويرها؛ لما لها من مردودٍ تنموي، وحِفَاظٍ على تاريخها الثقافيّ.

مشكلة الدِّراسة:

لعل المشكلة التي تفرض نفسها الآن على بساط البحث في اليمن، هي الحالة الاقتِصاديّة المتردية التي يعيشها المجتمع، وتأتي هذه الدِّراسة كمحاولة للوقوف على واقع الأسواق التُّرَاثيّة بمدينة تَعِزّ القديمة، والصناعات التُّرَاثيّة الموجودة فيها، والتحولات السوسيو ثقافيّة التي أثرّت فيها، فضلًا عن دور هذه الأسواق في تلبية متطلبات العمل من وجهة نظر أصحاب المحلات والعاملين أنفسهم، كمحاولة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- إلى أي مدى تُسهِم الأسواق التُّرَاثيّة بمدينة تَعِزّ القديمة في توفير فُرص عملٍ ملائمةٍ لأفراد المجتمع في الوقت الراهن؟
- ما التحدّيات التي تواجه المشتغلين في هذه الأسواق؟
- كيف يمكن مواجهة هذه التحدّيات من خلال خطةٍ استراتيجية لتفعيل الدور التنموي للأسواق التُّرَاثيّة؟

أهداف الدِّراسة:

تهدف الدِّراسة إلى محاولة وصف وتشخيص الأسواق التُّرَاثيّة بمدينه تَعِزّ، من ناحية تراثية تنموية، من خلال:

- كشف التحولات الاجتِماعيّة والثقافيّة التي طرأت على أسواق العمل التُّرَاثيّة في مدينة تَعِزّ القديمة، وأثرت في المجمل على أدائها التاريخيّ المعهود، وتأثيرها المتوقع مستقبلًا.
- التعرف على ملامح أسواق تَعِزّ القديمة كإطار مجتمعي ثقافيّ، يحوي منظومةً من العلاقات الاجتِماعيّة.
- توضيح المهن والصناعات الحرفية التي تتضمنها هذه الأسواق.
- التعرف على دور أسواق مدينة تَعِزّ القديمة في توفير فُرص عمل مناسبه تُسهِم في التخفيف من البطالة واستمرار المهن الحرفية المتوارثة تاريخيّا.
- تشخيص واقعي للتحديات التي تواجهها، وآليات مواجهتها.
- وضع خطة استراتيجية لتطوير الأسواق التُّرَاثيّة بمدينة تَعِزّ القديمة؛ بهدف المحافظة على استدامتها، وإعادة تأهيلها كوجهةٍ اقتِصاديّةٍ وثقافيّةٍ وسياحيّة.

أهَمّية الدِّراسة:

تكتسب الدِّراسة أهميتها النظرية من كونها محاولة لتقييم دور أهمَّ الأسواق التُّرَاثيّة في تَعِزّ، والتي تُعدُّ من الدِّراسات القليلة في الأدب العلميّ، والموضوعات الحديثة التي لم تنل قدرًا كبيرًا من الاهتِمام البحثي، والتي تربط بين دراسة التُّرَاث وعلم اجتماع العمل حسب علم الباحِثَيْن.

وتأتي الأهَمّية التطبيقية للبحث في محاولة الوصول إلى بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد المعنيين وأصحاب المحلات التجارية في تطوير أسواق تَعِزّ التُّرَاثيّة، وربطها بالجوانب الاجتِماعيّة التي تحقق نوعية حياة أفضل للمشتغلين فيها.

مجالات الدِّراسة:

انحصر البحث على الأسواق التُّرَاثيّة في مدينة تَعِزّ القديمة، مستعرضًا الأهَمّية الاقتِصاديّة والتجارية لها، وفُرص العمل الموجودة، وطبيعة العمل، ونوعية المهن المتاحة فيها. كما اقتصر البحث على عينة من أصحاب المحلات التجارية والعاملين في أسواق مدينة تَعِزّ التُّرَاثيّة، الذين تم إجراء المقابلات الميدانية معهم خلال شهر إبريل 2020م/ شعبان 1441هـ.

الأسواق التُّرَاثيّة: المفهوم والأهَمّية:

تُعدّ الأسواق من المرافق الأساسية العامة في تخطيط المدن التاريخيّة، ونقطةً مركزيةً مهمة في الحياة الاقتِصاديّة (غنيم، 1998، 964)، وأحدَ أهمِّ النقاط الحيوية التي يحتاجها سكان المدن على مختلف مستوياتهم وحاجاتهم، وهي في الوقت ذاته وسيلة من وسائل تبادل الأفكار والمعلومات والشائعات أحيانًا؛ لما يحدث من مناقشات في أمور السياسة والاقتصاد وغيرها (عثمان، 1988، 227)، وأماكن تزويد الناس بالثقافة، ومكانٌ مهمٌ لاتخاذ القرارات التي يمكن أن تصبح بمثابة أعراف وقوانين لتلك المدينة (كمونة، 2009، 48)، وملتقى نشاطات الإنسان ومنبع احتياجاته، وكذلك كانت أسواق تَعِزّ قديمًا ساحةً للتواصل مع كثير من الوافدين إليها؛ بقصد تبادل المنافع، وتوفير الاحتياجات من السلع والمنتجات، وعن طريقها تقوى الروابط والعلاقات، وتتداخل وتتمازج العادات والثقافات. ويُقصد بها الأسواق ذات النمط المِعْمَارِي القديم، التي تم بناؤها مع بداية نشأة المدن التُّرَاثيّة، ويتم فيها تبادل السلع والمنتجات التُّرَاثيّة في غالب الأحيان.

لقد أدّى تطوُّر واتساع النشاط التجاري في أسواق بعض المدن إلى التأثير على مركزها وحياة سكانها، وإلى ظهورها كمدن كبرى وبؤرةٍ للتمركز السكاني، واتساعها وبقائها حتى اليوم، ذلك أن تكامل السوق ونموه وتطوُّره يُمثِّل مساهمةً مهمة في تطوُّر المدينة، ولعل سوق صنعاء داخل سور مدينة صنعاء التاريخيّة واحدًا من هذه الأسواق التي ساعدت على ديمومة العيش في المدينة واستمرارها الوظيفي، وكذلك الحال في أسواق القاهرة ودمشق وبغداد وسامراء وغيرها، في حين أنّ ضمور النشاط التجاري في بعضِ الحقبِ التاريخيّة لبعض المدن أدى إلى توقف عجلة التطوُّر فيها، وربما إلى اندثارها، وإلى هجرة السكان منها، كما هو الحال في سوق مدينة زَبِيد التاريخيّة الذي توقف نشاطه الاقتِصاديّ، وما رافق ذلك من تدَهْوُر للنسيج العُمْرَانيّ للمدينة، وهجرة السكان منها.

وتقوم الأسواق التُّرَاثيّة بوظيفة اقتِصاديّة مُهمة في المدن التي تخدمها، فبالإضافة إلى دورها في تسهيل عملية التبادل التجاري بين المنتجين والمستهلكين، فهي توفر أيضًا فرصًا لإشباع حاجات السكان اليومية من المواد الاستهلاكية، وفرصًا لتصريف الفائض عن حاجاتهم. ولا يمكن تجاهل الدور الاجتِماعيّ المهم الذي يلعبه السوق. فالسوق ليس مكانًا للمبادلات الاقتِصاديّة فقط، بل مكانًا يلتقي فيه الأفراد لتبادل الآراء، ومعرفة الأخبار الجديدة، وعقد الصلات الاجتِماعيّة، ومهرجانًا شعبيًا ومكانًا للتسلية، ولهذا فإنَّ تناول موضوع الأسواق التُّرَاثيّة بالبحث والدِّراسة في الوقت الحاضر يبدو أمرًا ملحًا؛ بسبب الزحف العُمْرَانيّ الذي بات يهدد ملامحها القديمة وطابعها التُّرَاثي من جهة، ومن جهة أخرى التغيرات الاجتِماعيّة التي طرأت على المجتمعات التقليدية.

أهَمّية الأسواق التُّرَاثيّة في توفير فُرص العمل وتنميّة المجتمع:

يُشكِّل التُّرَاث الثقافيّ – بصفة عامة – طاقةً كامنة، وقوةً دافعةً للتنميّة الاقتِصاديّة، كالصنائع، والسياحَة، وأشكال من الفعاليات الجديدة (الهياجي، 2014، 22)، والالتفات إليه والعناية به أولوية بحثية عاجلة، وبالأخص في علاقته بقضايا تلامس الواقع، وليس هناك واقع على ما نعتقد أهمّ من الواقع التنموي في طبيعة العلاقة القائمة بين التُّرَاث والتنميّة بما فيها التنميّة البشرية.

وتُسهِم تنميّة الأسواق التُّرَاثيّة في زيادة الوعي لدى المجتمع المحليّ، وتُحسِّن من دخل أفراده، وتحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق. ولا شكّ أنّ مشاريع الصناعات الحرفية، والمنتجات التقليدية تعودُ بالمنافع والفوائد الاجتِماعيّة، والاقتِصاديّة على السكان المحليّين، وتوفر فُرص عمل في التصنيع التُّراثي بمجاله الواسع، وتسويقه المتاح، والحدّ من مشكلة البطالة، وتعمل على تنميّة روح الانتماء والهُوِّية للمجتمعات الإنسانية، مما يساعد على ربط المجتمعات بتُرَاثها وثقافتِها، من خلال النظر إلى الماضي، ومُسايرة الحاضر، واستشراف المستقبل.

ويمكن توضيح القيمة الاقتِصاديّة للأسواق التُّرَاثيّة بالآتي:

- أحد الموارد المُستدامة، التي تعود بالنفع على المستثمرين والمجتمعات المحليّة.
- وسيلة لتوفير المزيد من فُرص العمل في المجتمعات التُّرَاثيّة، وبالتالي استقرار السكان نتيجة ارتباطهم بوظائفهم التي أتاحتها لهم المشاريع التجارية والاستثمارية التُّرَاثيّة.
- وسيلة لإحياء المهن والحرف التقليدية.
- وسيلة جاذبة لاستثمارات القطاع الخاص.

- وسيلة فاعلة في تَعزّيز المشاركة الشعبية أو المجتمعية، وتشجيع السكان على الدخول في وظائف مُختَلِفة، حيث تخلق فُرص عملٍ للشبابِ والنساء والمعاقين ومحدودي الدخل.
- توسيع فكرة وأهَمّية العمل اليدوي لدى الشباب.
- تحقيق الاستقرار والترابط الاجتِماعيّ والتفاهم بين الأفراد والمجتمعات، ودعم جميع الأعمال والأنشطة الفعالة لمكافحة الفقر.

أسواق مدينة تَعِزّ القديمة:

مدينة تَعِزّ إحدى أهمَّ مدن اليمن، تقع في الجزء الجنوبي الغربي للجمهورية اليمنية وإلى الجنوب من العاصمة صنعاء بمسافة 256كم، ترتفع عن سطح البحر بحوالي 1400م (الشرعبي، 2013، 62). لا يُعرف الكثير عن نشأتها وتاريخها القديم، ويرى البعض أنها أُنشئت في عهد الدولة الحميرية كمستقرٍ ريفيٍّ صغير، ويُرجِع البعض تاريخها إلى القرن الثالث الهجري (السعدون، 2009، 871)، وذُكِرت بهذا الاسم في المصادر التاريخيّة أواخر القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وأشار صاحب كتاب "مرآة المعتبر في فضل جبر صَبِر" أنّ تَعِزّ هي القلعة التي تسمى اليوم القاهرة، وهي النواة الأولى للمدينة. وأما ما تسمى اليوم تَعِزّ فكانت تسمى عُدينة[1]. وخلال مراحلها المتعاقبة احتلت مدينة تَعِزّ مكانةً عظيمةً سياسيًا وحضاريّا وتجاريًّا، إلى جانب وظيفتها الإدارية؛ بسبب قربها من مينائَي عدن والمخاء (الدليمي، 1997، 44).

وتتميز مدينة تَعِزّ بكثرة أسواقها التي تزخر بها على الدوام، وتعج بمختلف الأصناف من السلع والبضائع المحليّة، فقد كانت مركزًا مهمًا من مراكز التجارة في عهد الدولة الرسولية، التي شهدت فترة طويلة من الرخاء والاستقرار، وتفوقها في إنتاجها الصناعي، وخاصة صناعاتها الحرفية والفنية الراقية، منها: صناعة وتشكيل الزجاج، والمصنوعات المعدنية، والمنسوجات، وإنتاج وصناعة الخزف، ومعاصر الزيوت (الشعبي، 2009، 993).

وبعد فترة طويلة من الزمن فَقدت مدينة تَعِزّ الأمان نتيجة الصراعات والكوارث التي عاشتها، وبعدها نالت المدينة قسطًا معقولًا من الاستقرار السياسي بعد دخول الوالي العثماني سنان باشا إلى المدينة سنة 976هـ، فشَهِدَت المدينة حركة عُمْرَانيّة ملموسة، والفنادق

[1] ذي عدينه: أو عُدينة (بضمٍ، ففتح، فسكون)، وعُدينة (بالتصغير) روض من رياض تَعِزّ القديمة، ويخطئ الكثيرون حين يظنون أن المدينة التاريخيّة مبنية عليها، بل تقع أعلاها في الاتجاه الغربي من السفح الشمالي للجبل وربما تزامن تاريخ ولادتها مع بناء قلعة القاهرة.

والسماسر أهمَّ ملامحها؛ لخدمة القادمين، وهو ما يعكس التطوُّر التجاري داخل المدينة (المجاهد، 2007، 101).

وقد تحدث الرحالة الألماني الشهير كارستين نيبور عام 1763م عن حارات السوق القديم (البازار) ذات الطابع المميز، الواقعة بين باب موسى والباب الكبير (الشعبي، 2009، 987). ويدل حديث "أبونتي" – الذي زار اليمن عام 1934م – عن أسواق مدينة تَعِزّ على إعجابه بها، إذ يصفها بأنها فاتنة، حيث تباع فيها الأحذية، والمراكيب، والنرجيلات المزركشة، والحناء، بالإضافة إلى ما يباع من البخور المستكاوي، والشعير، والتنباك، والمُر، والبُن (أبونتي، 2010، 17). ويذكر أحمد وصفي ما شاهده داخل مدينة تَعِزّ من محتوى عُمْرَانيّ وسكاني عام 1936م، فيذكر أنّ بها 400 دار، وخمسة مساجد كبيرة، وحمامين، ومائة دكان، كما أشار إلى أنَّ أسواق تَعِزّ ضيقة ومزدحمة بالحوانيت، ومن بينها حوانيت القصابين (الجزارين) الذين كانت حوانيتهم منعزلة عن السوق العام (وصفي، 1986، 172).

وفي السياق ذاته، وجد "بيريسيبكين"– الدبلوماسي الروسي الذي عمل في سفارة بلاده في صنعاء مطلع الستينات من القرن العشرين– في أسواق تَعِزّ العَدِيد من المواد والأدوات الزراعية المصنوعة محليّا، كالفؤوس والخناجر والمجارف وغيرها، كما شاهد كثيرًا من السلع الغذائية ومواداً للأغراض الشخصية والمنزلية، كالفُرُش والأسِرَّة والملاحِف القطنية والمعاطِف، كما شاهد تجار الجملة يتاجرون بالسكر والزيت، وبطاريات السيارات، وأغطية الإطارات (بيريسيبكين، 1995، 40–43).

من كل هذا السرد التاريخيّ لحال الأسواق، يتبين الدور الاقتِصاديّ الذي لعبته الأسواق في مختلف المراحل التاريخيّة التي عاشتها مدينة تَعِزّ القديمة.

الإجراءات المنهجية للدِّراسة:

منهجية الدِّراسة:

تندرج الدِّراسة الحالية ضمن الدِّراسات الوصفية التحليلية، فهي تهدف إلى التعرف على الملامح العامة للأسواق التُّراثيّة بمدينة تَعِزّ القديمة، وتشخيص واقعها الراهن، ووظائفها في حياة العاملين والمستهلكين، وعلاقة ذلك بالتحولات الاجتِماعيّة والثقافيّة.

أدوات الدِّراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدِّراسة، والحصول على البيانات التي لم تقوَ الإصدارات الحكومية على سدها، اعتمدت الدِّراسة على أداة المقابلة، وإعداد دليل مقابلة احتوى على عددٍ من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، التي وُجّهت لعينة من أصحاب المحلات التجارية، والعاملين في الأسواق التُّرَاثيّة بمدينة تَعِزّ القديمة، وما صاحبَها من تحليلاتٍ إحصائيةٍ مناسبةٍ للوصول إلى نتائج علمية وإجرائية، تخدم أهداف الدِّراسة. كما اعتمدت الدِّراسة على الملاحظة بوصفها أداةً رئيسةً في البحث الاجتِماعيّ؛ من أجل رصد ووصف التحولات داخل هذه الأسواق، والمهن الموجودة فيها.

عينة الدِّراسة:

تم اختيار عينة الدِّراسة بأسلوب العينة القصدية أو الغرضية، على اعتبار أنّ تلك العينة تفي بغرض البحث، ووقع الاختيار على (30) مشاركًا من أصحاب المحلات التجارية والعاملين في السوق[2]، حتى تشمل كل المهن الحرفية والتُّرَاثيّة في عموم السوق؛ بهدف التنوع الذي يمكن أنّ يُثري نتائج البحث، والحصول على معلومات من مصادر مُختَلِفة.

أساليب المعالجة الاحصائية:

بعد جمع البيانات بواسطة المقابلة، تم تفريغها، وإجراء المعالجة الإحصائية، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتِماعيّة (Spss.x)، واستخدام التكرارات والنسب المئوية لتحقيق أهداف الدِّراسة.

خصائص المشاركين في المقابلة:

تكونت عينة الدِّراسة من ثلاثين مشاركًا، تم اختيارهم بطريقة قصدية من مجتمع الدِّراسة، والجدول رقم (1) يوضح توزيع العينة تبعا لمتغيرات الدِّراسة.

[2] سيتم الحديث عن أسواق مدينة تَعِزّ القديمة – منطقة الدِّراسة – بصيغة المفرد (السوق) على اعتبار أن جميع هذه الأسواق على اختلاف تخصصاتها تُمثِّل وحدة سوقية متكاملة ومرتبطة ببعضها البعض في مكان واحد.

جدول رقم (1) يوضح خصائص المشاركين في المقابلة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الفئة العمرية	أقل من 20 عام	2	6.7
	من 20 إلى أقل من 40 عام	23	76.7
	من 40 عام إلى 49 عام	3	10
	من 50 عام فأكثر	2	6.7
الحالة الاجتِماعيّة	غير متزوج	7	23.3
	متزوج	23	76.7
المستَوى التعليمي	لا يقرأ ولا يكتب	2	6.7
	يقرأ ويكتب	1	3.3
	تعليم أساسي	8	26.7
	تعليم ثانوي	12	40
	دبلوم بعد الثانوية	2	6.7
	جامعي فأكثر	5	16.7
مكان الميلاد	داخل المدينة	28	93.3
	خارج المدينة	2	6.7
مكان السكن	داخل المدينة	29	96.7
	خارج المدينة	1	3.3
ملكية المحل	ملك	12	40
	إيجار	18	60
مبلغ إيجار المحل	أقل من 40الف	17	94.4
	من 40 ألف إلى أقل من 80 ألف	1	5.6
المهنة	تاجر	26	86.7
	عامل	3	10.0
	مفقودة	1	3.3
نوع المهن	بائع فضيات وتحف	9	30.0
	طب شعبي	1	3.3
	بائع جنابي	2	6.7
	أزياء تراثية شعبية	4	13.3
	ألعاب نارية ومستلزمات عسكرية	2	6.7
	أدوات منزلية تراثية	3	10.0
	حياكة معاوز	1	3.3
	بهارات وعطارة	5	16.7
	خردوات	1	3.3
	جبن بلدي	1	3.3
	حدادة	1	3.3
مدة العمل في السوق	أقل من سنتين	2	6.7
	من سنتين إلى خمس سنوات	3	10.0
	أكثر من خمس سنوات	25	83.3
متوسط الدخل الشهري	أقل من 50 ألف	19	63.3
	من 50 ألف إلى أقل من100ألف	9	30.0
	من 100 ألف إلى 150 ألف	1	3.3
	من 150 ألف فأكثر	1	3.3

تابع جدول رقم (1) يوضح خصائص المشاركين في المقابلة

هل لديك مصدر دخل آخر	نعم	3	10
	لا	26	86.7
	مفقود	1	3.3
هل يكفيك الدخل الذي تحصل عليه من عملك في السوق	نعم	7	23.3
	لا	6	20.0
	إلى حدٍ ما	17	56.7
هل ترغب في مواصلة العمل في السوق	نعم	20	66.7
	لا	10	33.3
	إلى حدٍ ما	0	0

يُظهر الجدول رقم (1) أنّ أعلى نسبة للفئات العمرية كانت للذين تتراوح أعمارهم (من 20 إلى أقل من 40 عام)، بنسبة 76,7%، تليها فئة من هم في عمر (من 40 عام إلى 49 عام)، بنسبة 10%، مما يدلل أنّ العاملين في السوق هم من فئة الشباب، ولوحظ أنّ أغلب العاملين هم من الجيل الثاني أو الثالث للسوق، وأغلبهم أبناء أصحاب المحلات، أو أحفادهم. كما بينت النتائج أنّ نسبة المتزوجين أكثر من نسبة غير المتزوجين، حيث بلغت 76,7%، مقابل 23,3% لفئة غير المتزوجين.

وتبعًا لمستوى التعليم، كانت النسبة الأكبر من العينة هم من الحاصلين على التعليم الثانوي، بنسبة 40%، يليها فئة التعليم الأساسي بنسبة 26,7%؛ وذلك بسبب طبيعة الأعمال التي اضطرتهم للبقاء في المحلات وترك التعليم.

أظهر الجدول أنّ 93,3% من أفراد العينة وُلدوا في مدينة تَعِزّ، بينما 6,7% فقط ولدوا خارج المدينة. وأن نسبة 96,7% من أفراد العينة المشاركين يسكنون داخل مدينة تَعِزّ، بينما بلغت نسبة أفراد العينة الذين يسكنون خارج المدينة 3,3% فقط، وأظهرت بيانات الجدول السابق أنّ أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعًا لملكية المحل كانت 60% للذين يعملون في محلات إيجار، بينما بلغت نسبة أفراد العينة المشاركين الذين يملكون المحلات 40%، وفيما يتعلق بمبلغ الإيجار اتضح أنّ نسبة 94,9% من أفراد العينة الذين يعملون في محلات إيجار، كان مبلغ إيجار محلاتهم أقل من 40 ألف؛ وذلك بسبب أنّ المحلات في هذه الأسواق هي ملك الأوقاف، وبالتالي فإنَّ إيجاراتهم ليست مرتفعة، وكانت هذه من الأسباب التي دعت أغلب العاملين إلى البقاء في أعمالهم، على الرغم من محدودية الدخل. في حين بلغت نسبة الذين إيجار محلاتهم (من 40 ألف إلى أقل من 80 ألف) 5,6%. كما أوضحت البيانات أنّ نسبة التجار من أفراد العينة بلغت 86,7%، بينما بلغت نسبة العاملين 13,3% فقط. وكانت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعًا لنوع المهن 30% لبائعي

الفضيات والتحف، تليها مهنة البهارات والعطارة بنسبة 16,7%، ثم مهنة الأزياء التُّرَاثيّة والشعبية بنسبة مئوية بلغت 13,3%، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية 3,3% لكل من مهنة الطب الشعبي وحياكة المعاوز، والجبن البلدي، والخردوات، والحدادة. ويتضح من الجدول أنّ النسبة الأعلى لأفراد العينة المشاركين في المقابلة الذين يعملون في السوق لأكثر من خمس سنوات بنسبة 83,3%، بينما بلغت أقل نسبة للذين يعملون لأقل من سنتين بنسبة 6,7%؛ مما يدلل على أنه لا يوجد وافدون جُدد لأصحاب الأعمال إلّا بنسبة ضئيلة، مما يعني تضاؤل دور السوق في جذب العمالة، وفتح مجالات عمل جديدة فيه.

وفيما يتعلق بمستوى الدخل، فقد أظهر الجدول السابق أنّ نسبة أفراد العينة الذين كان متوسط دخلهم الشهري أقل من 50 ألف كانت أكثر من بقية الفئات، حيث بلغت 63,3%، تليها فئة الذين متوسط دخلهم من 50 ألف إلى أقل من 100ألف، بنسبة 30%، بينما كانت النسبة الأقل لفئة الذين متوسط دخلهم من 100 ألف إلى 150 ألف، ومن 150 ألف فأكثر بنسبة 3,3% لكلٍّ منهما، وهذا ما أكدّهُ المشاركون؛ بسبب ضعف الحركة الشرائية، وقلة الإقبال على التسوق من قِبَل أفراد المجتمع، ولدى أفراد العينة نسبة إجماع 86,7% على أنّه ليس لديهم مصدر آخر غير عملهم في السوق، في حين أفاد 10% فقط أنّ لديهم مصدرًا آخر، وهم مسجلون في السلك العسكري للدولة، ويتقاضون رواتب ثابتة. وأفاد أكثر من نصف المشاركين بنسبة 56,7% أنّ الدخل الذي يحصلون عليه من عملهم في السوق يكفيهم إلى حدٍ ما، وربما يرجِع السبب من وجهة نظر الباحِثَين إلى أنهم يرون أنّ وضعهم أفضل من غيرهم الذين لا يجدون قوت يومهم، في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد. وأكّد 23,3% من العينة أنّ الدخل يكفيهم، ونسبة الذين أجابوا بأنّ الدخل لا يكفيهم بلغت 20%؛ مُرجِعين سبب ذلك إلى ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر، وضعف الحركة الشرائية في السوق. ومن جانب آخر لم يعُد للناس القُدرة على الشراء؛ بسبب انقطاع الرواتب التي كانوا يتقاضونها بشكل منتظم، ولهذا ضعفت الحركة الشرائية.

ويظهر من الجدول رقم (1) أنّ ثلثي أفراد العينة لديهم الرغبة بمواصلة العمل في السوق بنسبة 66,7%، مُرجِعين أسباب ذلك إلى عدم وجود فُرص عملٍ أخرى، أو أنّه ليس لديهم مهنٌ أخرى يتقنونها، وبسبب الأمان الذي يشعرون فيه داخل السوق، في حين أجاب أحد المشاركين بأنّه لا يرغب بمغادرة السوق بسبب المعاملة الحسنة التي يتلقاها من صاحب العمل. بينما أجاب 33,3% من المشاركين أنهم لا يرغبون بمواصلة العمل في السوق، وأفاد أحد المشاركين بأن المهنة التي يمارسها داخل السوق – وهي مهنة الحِدادة – ورثها عن

أجداده، ولم تسمح له بمواصلة تعليمه، أو البحث عن فُرص عملٍ أخرى مناسبة، وبسبب العائد القليل المتحقق من السوق لا سيما بعد الحرب.

المحور الأول: مدى إسهام أسواق مدينة تَعِزّ القديمة في توفير فُرص عمل:

الجدول رقم (2) يوضح التكرارات والنسب المئوية لآراء المشاركين وانطباعاتهم حول مدى إسهام أسواق مدينة تَعِزّ القديمة في توفير فُرص عمل، ويمكن توضيح هذه النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (2) استجابات المشاركين لمدى إسهام أسواق مدينة تَعِزّ القديمة في توفير فُرص عمل

م	الإسهامات	نعم		لا		إلى حدٍ ما	
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
1	للسوق دورٌ كبيرٌ في توظيف أبناء المدينة، وتوفير فُرص عمل لهم	7	23,3	14	46,7	9	30
2	يُسهِم السوق في زيادة دخل العاملين فيه	3	10	12	40	15	50
3	يساعد السوق في توفير احتياجات المواطنين في المدينة وخارجها	20	66,7	3	10	7	23,3
4	يُسهِم السوق في تطوير الأنشطة الحرفية، وتنميّة الصناعات التقليدية	9	30	8	26,7	13	43,3
5	يُسهِم السوق في زيادة أعداد المتسوقين	7	23,3	17	56,7	6	20
6	يؤثر السوق في زيادة الروابط الاجتِماعيّة بين السكان المحليّين	5	16,7	18	60	7	23,3
7	يعمل السوق على توفير الخدمات لأفراد المجتمع المحليّ	14	46,7	4	13,3	12	40
8	السوق يساعد السكان على البقاء في المدينة والعيش فيها	17	56,7	3	10	10	33,3
9	يُسهِم السوق في تنوع المنتجات وتلبية حاجات المتسوقين	6	20	24	80	0	0
10	يوفر السوق جودة السلع وندرتها	27	90	3	10	0	0

- أظهرت نتائج المقابلة أنّ 46,7% من أفراد العينة يرون أنّه ليس للسوق دورٌ كبيرٌ في توظيف أبناء المدينة، وتوفير فُرص عملٍ لهم في الوقت الراهن؛ مُرجِعين سبب ذلك إلى ضعف الحركة الشرائية في السوق، وإغلاق العَدِيد من المحلات؛ بسبب الأوضاع الناجمة عن الحرب التي شَهِدَتها المدينة خلال الخمس السنوات الماضية، كما أفاد

بعض المشاركين بأنّ صاحب المحل قد يكتفي بعاملٍ واحدٍ فقطٍ، من أهله أو منطقته؛ حتى لا يكلفه ذلك أجورًا كثيرة. في حين أظهرت البيانات أنّ نسبة 23,3% من أفراد العينة يلمسون تأثير السوق ودوره في توفير فُرص عمل لأبناء المدينة وتوظيفهم، ولا سيما في فترة التسعينيات من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي، عندما كانت حركة السياحَة في أوجها، وكانت تَعِزّ وجهةً للجميع من كل مكان، وفي المواسم يزداد الطلب على العمالة لتلبية احتياجات السوق من المتسوقين من مُختلف الجنسيات والمدن.

- بيّنت نتائج المقابلات الميدانية أنّ نصف أفراد العينة 50% يرون أنّ السوق يساهم إلى حدٍ ما في زيادة دخل العاملين فيه، ولاسيما العاملين في تجارة الجُملة، بينما لا يرى 40% منهم أيَّ إسهامٍ للسوق في زيادة دخل العاملين فيه؛ بسبب الدخل المتدني الذي يتقاضاها العاملون.
- أظهرت النتائج أنّ نسبة 66,7% من أفراد العينة يرون بأنّ السوق ساهم في توفير احتياجات المواطنين في المدينة وخارجها من المنتجات المحليّة.
- أوضحت نتائج المقابلة أنّ نسبة 43,3% ممن تمت مقابلتهم يرون أنّ السوق قد أسهم في تطوير الأنشطة الحرفية وتنميّة الصناعات التقليدية، بينما يرى 26,7% منهم أنّ السوق لم يُسهِم في تطوير تلك الأنشطة وتنميتها؛ نظرًا لعدم وجود طلب عليها من وجهة نظر المشاركين، وانتشار كثير من المنتجات المقلدة التي غزت السوق.
- تبين من خلال المقابلات الميدانية أنّ نسبة 56,7% من أفراد العينة يرون أنّ السوق لم يساهم في زيادة أعداد المتسوقين، والسبب يرجع بنظر الباحِثَين إلى الحروب والصراعات الداخلية، وقطع الطريق الرئيسية إلى تَعِزّ، واستبدالها بطرقٍ فرعيةٍ وعرةٍ وطويلةٍ وشاقة. ويرى 23,3% من حجم العينة العكس من ذلك، وأنّ السوق عَمِلَ على زيادة عدد المتسوقين.
- أظهرت المقابلات الميدانية أنّ نسبة 60% من المشاركين في المقابلات يرون أنّ السوق لم يُسهِم في زيادة الروابط الاجتِماعيّة بين السكان المحليّين في المدينة، ويُرجِع المشاركون ذلك إلى أنّ السوق لم يعُدّ هو الوحيد المتفرد في بضائعه، بل أصبحت بضاعته معروضةً في أسواق أخرى، أو بعض المحلات المنتشرة في المدينة، وبنفس الأسعار، علاوة على انتشار بعض الأسواق الشعبية خارج المدينة. ويرى 23,3% من أفراد العينة أنّ السوق أسهم إلى حدٍ ما في زيادة الروابط الاجتِماعيّة بين السكان.

- أوضحت نتائج المقابلات أنّ نسبة 46,7% من المشاركين في هذه المقابلات يرون أنّ أسواق مدينة تَعِزّ القديمة تعمل على توفير الخدمات لأفراد المجتمع المحليّ؛ نظرًا لتنوع البضائع والمنتجات المعروضة فيها، في حين يرى 40% منهم أنّ هذه الأسواق توفر الخدمات إلى حدٍ ما لأفراد المجتمع.
- بيّنت نتائج المقابلات أنّ نسبة 56,7% ممن شملتهم المقابلات، أفادوا بأنّ السوقَ قد ساعدَ سكان مدينة تَعِزّ القديمة على البقاء في مدينتهم والعيش فيها، حتى الذين نزحوا أثناء الحرب التي شَهِدَتها المدينة، عادوا حين أُتيحت لهم الفرصة للعودة إلى مدينتهم، خاصةً أصحاب المحلات المملوكة لهم والبيوت المملوكة أيضًا. ويرى ما نسبته 33,3% أنّ السوق قد ساعد إلى حدٍ ما في تشجيع السكان على البقاء في المدينة والعيش فيها، مُرجِعين سبب ذلك إلى أنّ الحرب أضعفت دور السوق والعمل فيه؛ بسبب اختفاء التقاليد المرتبطة بالسوق، وانتشار الأسواق في أنحاء متفرقة من المدينة.
- أظهرت النتائج أنّ نسبة 80% من أفراد العينة المشاركين في المقابلات يرون بأنّ السوق لم يُسهِم في تنوع المنتجات وتلبية حاجات المتسوقين؛ والسبب في ذلك يرجع إلى الحصار المفروض على المدينة، وصعوبة الحصول على المنتجات الحرفية، خاصة تلك المنتجات التي يحصلون عليها من المناطق الريفية. بينما يؤكد ما نسبته 20% أنّ السوق يُسهِم في تلبية حاجات المتسوقين وتنوع المنتجات المعروضة في السوق.
- أوضحت النتائج أنّ نسبة 90% من المشاركين في المقابلات الميدانية يرون أنّ السوق يوفر السلع ذات الجودة والنادر منها، في حين يرى 10% فقط أنّ السوق لا يوفر جودة السلع وندرتها.

المحور الثاني: التحديات والصعوبات التي تواجه الأسواق والمشتغلين فيها:

هدفت الدِّراسة إلى معرفة آراء المشاركين حول التحديات التي تواجه أسواق مدينة تَعِزّ القديمة؛ بهدف التعرُّف على تأثير هذه التحديات على الحدّ من قُدرة هذه الأسواق في توفير فُرص عمل، وتحسين مستوى المشتغلين فيه.

جدول رقم (3) يبين رأي أفراد العينة حول التحديات التي تواجه أسواق مدينة تَعِزّ القديمة

م	طبيعة التحديات	نعم		لا		درجة الأهَمِّية
		تكرار	%	تكرار	%	
1	قلة الخدمات والمرافق داخل السوق	17	56,7	13	43,3	6
2	إهمال أعمال الصيانة اللازمة داخل السوق	15	50	15	50	7
3	انتشار المخلفات والقمامة داخل السوق	25	83,3	5	16,7	5
4	تدني كفاءة خدمات البنية التحتية في السوق	6	20	24	80	11
5	انتشار تجارة السلاح داخل السوق	15	50	15	50	7
6	عدم اهتِمام الدولة والجهات المعنية بالسوق	17	56,7	13	43,3	6
7	عدم تشجيع المنتجات التَّرَاثيّة والصناعات التقليدية	14	46,7	16	53,3	8
8	عدم وجود قوانين تحمي السوق والتجار فيه	17	56,7	13	43,3	6
9	نزوح السكان والتجار من داخل السوق	29	96,7	1	3,3	1
10	قصور الوعي بالأهَمِّية التَّرَاثيّة للسوق	5	16,7	25	83,3	12
11	عدم ملاءمة المحلات للمتطلبات التجارية	1	3,3	29	96,7	14
12	نظرة العاملين في التوجه للعمل في وظائف جديدة	13	43,3	17	56,7	9
13	المشاكل المرورية الناجمة من حركة السيارات	2	6,7	28	93,3	13
14	اكتظاظ السوق بالباعة المتجولين	1	3,3	29	96,7	14
15	تزايد حركة الدراجات النارية داخل السوق	26	86,7	4	13,3	4
16	تدني الحماية الأمنية داخل السوق	7	23,3	23	76,7	10
17	حالة الحصار المفروضة على مدينة تَعِزّ	29	96,7	1	3,3	1
18	عوامل الحرب والجماعات المتصارعة داخل المدينة	28	93,3	2	6,7	2
19	دخول السلع المقلدة إلى السوق	14	46,7	16	53,3	8
20	أسعار السلع والخدمات غير مناسبة للمتسوقين	27	90	3	10	3

يبين الجدول رقم (3) التحديات التي تواجه أسواق مدينة تَعِزّ القديمة بحسب رأي أفراد العينة، فأظهر أنّ "حالة الحصار المفروضة على مدينة تَعِزّ" احتلت المرتبة الأولى من بين التحديات التي يواجهها السوق والمشتغلون فيه بنسبة بلغت 96,7%، وأكدّ المشاركون أنّ من أهمَّ التحديات التي يواجهها السوق في الوقت الراهن هي حالة الحصار التي تفرضها جماعة الحوثي الانقلابية على مدينة تَعِزّ منذ عام 2015م؛ وهو ما أثر على قدرة أصحاب المحلات التجارية في السوق من الوصول إلى المنتجات والبضائع، علاوةً على صعوبة وصول الكثير من المتسوقين من المناطق الريفية في محافظة تَعِزّ ومن خارجها إلى الأسواق داخل المدينة، وقد تساوى معها في نفس النسبة التحدي بـ"نزوح السكان والتجار من

داخل السوق"، ونتج عن الحرب خلال السنوات الماضية نزوح الكثير من السكان من داخل مدينة تَعِزّ، ودفعت بالعَدِيد من أصحاب رؤوس الأموال فيها إلى النزوح والانتقال بأموالهم وتجارتهم ونشاطهم الاقتِصاديّ إلى خارجها؛ بغرض الحصول على دخل، أو الاستمرار في مزاولة أنشطتهم التجارية؛ نتيجة الحرب والانفلات الأمني وانتشار المسلحين، وشمل ذلك العَدِيد من السكان وأصحاب المحلات في الأسواق التُّرَاثيّة في مدينة تَعِزّ القديمة.

وجاءت عوامل "الحرب والصراع والجماعات المتصارعة داخل المدينة" في المرتبة الثانية من بين التحديات التي يواجهها السوق، بنسبة 93,3% حيث شَهِدَت مدينة تَعِزّ عمومًا والمدينة القديمة خصوصًا أوضاعًا أمنيةً هشّة؛ بسبب سيطرة بعض الجماعات المسلحة المحسوبة على المقاومة الشعبية على مدينة تَعِزّ القديمة، مما أدّى إلى زيادة انتشار المظاهر المسلحة فيها، وحدوث مواجهات مسلحة بين هذه الجماعات، أو بينها وبين القوات الأمنية التابعة للسلطة المحليّة في المحافظة، وهو ما أثَّر على قُدرة السوق في الحصول على المنتجات المحليّة، وتراجع عدد المتسوقين، والحدّ من ممارسة الأنشطة التجارية، كما أثرت تلك الاختلالات الأمنية على مظاهر الحياة اليومية، وعلى التعايش السلميّ في مدينة تَعِزّ بصورة عامة، وهي التي عُرِفت بتنوعها الثقافيّ والاجتِماعيّ.

وفي المرتبة الثالثة من التحديات التي تواجه الأسواق التُّرَاثيّة في مدنية تَعِزّ جاء تحدي "أسعار السلع والخدمات غير مناسبة للمتسوقين" بنسبة مئوية بلغت 90%، ويؤكد أفراد العينة أنّ حالة الحرب والحصار المفروضَين على مدينة تَعِزّ منذ خمس سنوات قد أثرا على أسعار السلع المعروضة في السوق، والتي بات وصولُها إلى السوق يتطلب تكاليف مضاعفة يدفعها التاجر، ويحتسبها على أسعار البضائع التي تبدو غالية مقارنة بما كانت عليه في السابق، علاوة على ضعف الوعي الاستهلاكي عند بعض المتسوقين بالمنتجات المحليّة، وجودتها واستدامتها، مما جعل سعر السلعة هو المعيار الأساسي في عملية الشراء لدى المتسوقين.

وفي المرتبة الرابعة جاء عامل "تزايد حركة الدراجات النارية داخل السوق" بنسبة بلغت 86,7%، ويرى أفراد العينة أنّ تزايد أعداد الدراجات النارية داخل الأسواق – وفي مدينة تَعِزّ بصورة عامة خلال السنوات الماضية – يُمثِّل إحدى التحديات التي يواجهها السوق، ولاسيما في ظل غياب القوانين الناظمة لحركتها، مما يسبب حالة من الفوضى والازدحام، وإعاقة حركة المرور داخل الأسواق، وإحداث إزعاج لأصحاب المحلات التجارية والمتسوقين على حدٍّ سواء.

فيما احتل "انتشار المخلفات والقمامة داخل السوق" المرتبة الخامسة من بين التحديات التي تواجهها الأسواق التُّراثيّة، بنسبة مئوية بلغت 83,3%، ويؤثر تراكم المخلفات داخل السوق على إحجام المتسوقين عن القدوم إلى السوق، ومِن ثمَّ قلة الحركة التجارية بسبب التلوث، وزيادة الآثار الضارة، وانتشار الأوبئة والأمراض الناجمة عن هذه المخلفات؛ نتيجة عدم قيام الجهات المختصة بدورها في التخلص من تلك النفايات.

وجاءت التحديات المتُمثِّلة بـ"قلة الخدمات والمرافق داخل السوق"، و"عدم اهتِمام الدولة والجهات المعنية بالسوق"، و"عدم وجود قوانين تحمي السوق والتجار فيه" في المرتبة السادسة، بنسبة مئوية بلغت 56,7% لكلٍّ منها حسب رأي المشاركين، الذين أكَّدوا أنّ من المشاكل والمعوقات التي يواجهها أصحاب المحلات التجارية والعاملون والمتسوقون في أسواق مدينة تَعِزّ القديمة غياب كثير من الخدمات والمرافق داخل السوق، وعدم توفر دورات المياه، وغياب الاهتِمام بالنظافة، وهو ما تم ملاحظته أثناء التجول الميداني داخل السوق، من تدني مستوى النظافة في جميع الأسواق، وعدم وجود أماكن مضللة ومقاعد للجلوس والاستراحة، وغياب التنظيم، فضلًا عن عدم توافر الحماية الأمنية رغم أهَمِّية وجودها في الأسواق، فأضعفت هذه العوامل قدرة أسواق مدينة تعز التراثية على جذب أعدادٍ كبيرةٍ من المتسوقين، بل أسهمت في إغلاق العَدِيد من محلاتها. ومن جانب آخر، أكد بعض أفراد العينة أنّ كثيرًا من المشاكل التي تواجهها الأسواق ترجع بدرجة أساسية إلى غياب الدور الرقابي للجهات الرسمية، وعدم قيامها بدورها في تنظيم الأسواق، ووضع حلولٍ للكثير من المشاكل، وعدم جدّيتها في معالجة قضايا البيئة والصحة في الأسواق، ناهيك عن عدم وجود قوانين تحمي المنتجات المحليّة، والسلع التقليدية، وتحفظ حقوق جميع الأطراف بما فيهم التاجر والمشتري.

وفي المرتبة السابعة جاء العاملان المتعلقان بـ"انتشار تجارة السلاح داخل السوق"، و"إهمال أعمال الصيانة اللازمة داخل السوق" بنسبة مئوية بلغت 50% لكلٍّ منهما، وقد أكد المشاركون في المقابلات أنّ حالة الفوضى والصراع في اليمن عمومًا وفي مدينة تَعِزّ خصوصًا قد أثرت بشكلٍ كبير على كثير من المهن التقليدية في أسواق مدينة تَعِزّ القديمة، وتحوّل كثيرٌ من التجارِ من العمل في الحرف اليدوية وتجارة المنتوجات التقليدية إلى بيع الأسلحة والذخيرة، التي احتلت جزءًا كبيرًا من نشاط السوق، وفي النزول الميداني لوحظ وجود محلات تحمل لافتات لبيع الملابس والتطريزات والسترات العسكرية أو الجنابي (الخناجر التقليدية)، بينما هي تبيع مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والذخيرة والألعاب النارية،

وقد أرجع بعض من قابلناهم سبب ذلك إلى أنّ الكثير من أصحاب هذه المحلات يحاولون تأمين مصادر رزقهم بعد انحسار حركة التجارة التقليدية؛ بسبب الحرب وازدهار سوق السلاح الذي يُعدُّ البضاعة الرائجة في هذه الفترة. ويرى الباحثان أنّ عدم وضع حدٍّ لظاهرةِ التجارة بالأسلحة ومستلزماتها، والألعاب النارية في هذه الأسواق، من قبل الجهات الرسمية، في ظل استمرار الحرب الحالية، يمكن أنْ يتحولَ عددٌ من أصحاب المحلات الذين لا يزالون يبيعون مواد يدوية ومنتجات محليّة إلى تجارة بيع الأسلحة؛ لتأمين مصادر دخلهم من السوق، على حساب الأنشطة التجارية التقليدية في السوق، والتراث الثقافي لمدينة تَعِزّ القديمة، كما أكدّ بعض المشاركين على أنّ إهمال أعمال الصيانة الدورية اللازمة للحِفَاظ على السوق من ترميمات وتجهيزات وغيرها من الأعمال التي تُمكِّن هذه الأسواق من الاحتفاظ بمظهرها التُّرَاثي والبقاء والاستمرار، يُمثِّل إحدى التحديات التي تواجهها الأسواق التُّرَاثيّة في مدينة تَعِزّ القديمة.

وجاء في المرتبة الثامنة عاملا "عدم تشجيع المنتجات التُّرَاثيّة والصناعات التقليدية"، و"دخول السلع المقلدة إلى السوق"، بنسبة بلغت 46,7% لكلٍّ منهما، ويؤكد مَن تمت مقابلتهم أنّ الحرف التقليدية في أسواق مدينة تَعِزّ القديمة تواجه خطر الاندثار؛ نتيجة تحديات كثيرة يعيشها الحرفيون الذين يتكبدون عناء مزاولتها، أمام المنتجات العصرية التي يتم انتشارها، والترويج لها في الوقت الراهن، في مقابل عدم حصول أصحاب الحرف التقليدية على الدعم المطلوب من الجهات المعنية، سواءً على مستوى إنتاج السلع، أو تسويقها، أو نشر الوعي بأهَمِّية هذه المنتجات، ناهيك عن دخول ومنافسة السلع المقلدة والرخيصة الأسواق، والتي باتت معروضة على واجهة المحلات التجارية بشكلٍ واضح، وإقبال ذوي الدخل المحدود على شرائها، على حساب المنتجات التقليدية والحرف اليدوية.

وجاء في المرتبة التاسعة عامل "نظرة العاملين في التوجه للعمل في وظائف جديدة" بنسبة 43,3%، ويتبين من هذه النسبة رغبة العاملين في السوق في العمل بوظائف جديدة؛ والسبب أنّ العمل في هذه الأسواق أصبح غير مجدٍ في ظل الأوضاع الاقتِصاديّة المتردية التي تشهدها مدينة تَعِزّ خصوصًا واليمن عمومًا، وتراجع عدد المتسوقين، وضعف الإنتاج التُّرَاثي الحرفي.

فيما جاءت التحديات الأخرى بنسب متدنية، ومن تلك التحديات: "تدني الحماية الأمنية داخل السوق" بنسبة 23,3%، و"تدني كفاءة خدمات البنية التحتية في السوق" بنسبة 20%، وحصل تحدي "اكتظاظ السوق بالباعة المتجولين" على أقل نسبة مئوية بلغت 3,3%، وأثناء

النزول الميداني تم ملاحظة خلو الأسواق من الباعة المتجولين؛ نتيجة ضعف الحركة الشرائية في هذه الأسواق، وقلة عدد المتسوقين، على الرغم من أنّ الدِّراسة الميدانية قد أُجريت في أحد مواسم التسوق للمواطنين قبل دخول شهر رمضان، إذ تزداد الحركة الشرائية في هذه الفترة؛ بغرض حصول المتسوقين على احتياجاتهم من السلع استعدادًا لشهر رمضان، وما يرتبط بهذه المناسبة الدينية من عادات استهلاكية.

المحور الثالث: الحلول والمقترحات التي تساعد في تفعيل الدور التنموي للأسواق:

بحسب آراء المشاركين في المقابلات الميدانية، يمكن تلخيص مقترحاتهم لتطوير السوق، وتفعيل دوره التنموي، من خلال النقاط الآتية:

- ضرورة إيقاف الحرب وحضور الدولة وسلطتها، وبناء مؤسساتها المُختَلِفة؛ كي يستند إليها المواطن، ويشعر بالأمان.
- توفير الأمن، وفك الحصار وفتح الطريق الرئيسية التي تربط تَعِزّ بكل المدن.
- عودة السياحَة إلى السوق.
- إزالة كل الاستحداثات التي حصلت في الأسواق التُّرَاثيّة؛ بسبب غياب سلطة الدولة خلال مدة الحرب.
- التركيز على المنتجات التُّرَاثيّة المعروضة داخل الأسواق، وتنوعها.
- بناء مُولٍ تجاري، واستحداث محلات للذهب والحلويات، وكافيهات، ومطاعم تتوافر فيها الخدمات الممتازة؛ حتى تجذِب الناس في دخول الأسواق، مما يُسهِم في تنشيط حركة البيع والشراء فيها.
- الاهتِمام بالأسواق ونظافتها، والعمل على تطويرها من قبل الجهات الرسمية؛ لأنها تُمثِّل تاريخ المدينة وثقافتها.
- الاهتِمام بهذه الأسواق من الناحية الإعلامية، وإبراز مكانتها التاريخيّة ودورها، والترويج لها في وسائل الإعلام المُختَلِفة.
- منع بيع الأسلحة والألعاب النارية والاتجار بها داخل الأسواق؛ كون ذلك يؤدي إلى حدوث مشكلات عدة، ومن ثم عزوف المتسوقين عن ارتياد السوق.
- ضبط الباعة وإلزامهم في عرض بضاعتهم في حدود محلاتهم، وعدم تجاوزها إلى ساحة الأسواق ومدخلها، علاوة على اهتِمامهم بنظافة محلاتهم التجارية.
- دعم المحلات المهتمة بالتُّرَاث وإحياؤه، عن طريق إعفائهم من الضرائب، وتقديم التسهيلات اللازمة لممارسة أعمالهم.

- ضرورة أنّ تعمل الدولة على استقرار صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية؛ كون ذلك يخلق استقرارًا اقتِصاديًّا، وزيادة النشاط التجاري في الأسواق التُّراثيّة.

نتائج الدِّراسة الميدانية:

لقد تعرضت الأسواق التُّرَاثيّة في مدينة تَعِزّ القديمة نتيجة للتطوُّر الحضاريّ لعوامل التغيير المُختَلِفة العُمْرَانيّة والاقتِصاديّة والاجتِماعيّة والثقافيّة، والتي أتت على معظم خصائصها، وقدرتها على تَعزِيز الجوانب التنموية للمدينة والعاملين فيها، فقد كانت أسواق المدينة بمثابة مركز لاستقطاب شرائح اجتِماعيّة كثيرة من السكان والسُّياح على حدٍ سواء؛ نظرًا لانعدام الحركة السياحِيّة القادمة إلى اليمن، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني منذ العام 2011م، واندلاع أحداث الصراع الدائر في اليمن منذ عام 2015م وحتى الوقت الراهن، كل هذا أدّى إلى تراجع دور السوق، وهو ما يُمكِن ملاحظته بوضوح من خلال استمرار إغلاق بعض المحلات التجارية، ونزوح أصحابها للعمل في أسوق أخرى خارج المدنية.

والتحولات والتغيرات التي عرفها المجتمع في مدينة تَعِزّ القديمة عبر مختلف المراحل التي مرّ بها، أدت إلى حدوث تغير قيّمي كان له آثارٌ جوهرية على نسق العمل في أسواق المدينة، وتكشف الشواهد الميدانية والمعطيات البحثية عن تحولٍ جوهريٍّ يتُمثِّلُ في سيادة نظرةٍ دُونية للأعمال اليدوية والحرفية، وضعف الإقبال على ممارستها، خصوصًا عند فئة الشباب، ممّا أدى إلى تسرُب نسبة كبيرةٍ من الأيدي العاملة من الأعمال ذات الطابع اليدوي، والانتقال إلى ممارسة أعمال أخرى، فضلًا عن تراجع قيمة العمل في المهن التقليدية التي تزود السوق بمنتجاته المميزة؛ نتيجة تغير التفضيلات المهنية في الأرياف والمناطق الزراعية، حيث أصبحت نسبة كبيرة من العمالة الريفية تتجه للعمل في قطاع التجارة والوظائف الإدارية، الأمر الذي أضعف قدرة أسواق العمل التُّراثيّة على جذب العمالة، وتوفير فُرص عمل جديدة للشباب.

لقد بينت نتائج الدِّراسة الميدانية تراجع دور الأسواق التُّرَاثيّة بمدينة تَعِزّ القديمة في توفير فُرص العمل؛ نتيجة التحولات العميقة في الواقع الاقتِصاديّ والاجتِماعيّ للمدينة، ولا سيما في العشر السنوات الأخيرة، حيث شَهِدَت المدنية حالةً من التدَهْوُر بسبب الأحداث المُختَلِفة التي مرت بها، وهذا يُشكِّل تهديدًا خطيرًا لمستقبل التُّرَاث الثقافيّ في المدينة، في

حال استمرت الأوضاع القائمة كما هي عليه الآن، وهناك جملة من التحديات التي تواجه هذه الأسواق، والتي خرجت بها هذه الدِّراسة، أبرزها الآتي:

- حالة الحرب والحصار المفروضين على البلد عمومًا، وعلى مدينة تَعِزّ خاصة، والتي تؤثر على طبيعة الحياة بما فيها الأسواق التُّرَاثيّة المعتمدة بشكل رئيس على السياحَة.
- اختلاط الأنشطة التجارية العصرية بالأنشطة التجارية في الأسواق التُّرَاثيّة.
- عوامل التلوث التي تشهدها الأسواق الناجمة من التكدس التجاري، وعوادم السيارات، والأنشطة الضارة بالبيئة.
- انتشار ظاهرة تجارة الأسلحة الخفيفة، والألعاب والمفرقات النارية؛ مما يتسبب في تغيير هيكلة وطبيعة الدور التُّرَاثي التنموي الذي يقوم به السوق.
- عدم توافر المرافق الأساسية والخدمات العامة في أسواق المدينة.
- انخفاض مستوى النظافة، وعدم التخلص من القمامة والمخلفات، والنفايات الناجمة عن الأنشطة التجارية في تلك الأسوق، وما ينتج عنها من مشاكل بيئيّة وصحية كبيرة.
- الاختناقات والمشاكل المرورية الناجمة عن انتشار الدراجات النارية.
- ظهور أسواق عشوائية في مناطق جغرافية مُختَلِفة من مدينة تَعِز، تفتقر إلى أبسط الخصائص ومواصفات الأسواق العامة.
- توقف السياحَة الثقافيّة التي تُعدُّ الأسواق التُّرَاثيّة أحد أهمَّ أعمدتها في النشاط السياحِيّ.
- ضعف المراقبة والإشراف المستمر من قبل صندوق النظافة على هذه الأسواق بشكل يومي ومستمر.
- زيادة الضرائب والرسوم المفروضة على الباعة.

الخطة الاستراتيجية المقترحة لتطوير الأسواق التُّرَاثيّة بمدينة تَعِزّ:

حرصت الدِّراسة على وضع خطةٍ استراتيجية لتفعيل الدور التنموي للأسواق التُّراثيّة، يمكن توضيح أهمّ بنودها بالشكل التالي:

إجراءات الخطة:

- التعاون والتنسيق بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص والسكان المحليّين.
- تأسيس قاعدة معلومات شاملة عن الأسواق التُّرَاثيّة.
- تأمين الُبنى التحتية، وأنظمة معالجة النفايات والمخلفات في السوق.
- توظيف اليد العاملة المحليّة.
- إقامة المعارض والبازارات والأنشطة السياحِيّة والثقافيّة داخل هذه الأسواق.
- سنّ القوانين والتشريعات الصارمة التي تحمي الأسواق والمنتجات والعاملين فيها، والعمل على تطبيقها.
- تفعيل دور وسائل الإعلام في تثقيف المواطنين وتعريفهم بالأسواق التُّرَاثيّة، وأهَمِّية الحِفَاظ عليها، وعلى طابعها الأصلي، والمنتجات التُّرَاثيّة فيها.
- دعم وتطوير الِحرَف والصِنْاعَات التقليدية، وإعادة إحياء الِحرَف اليدوية المنقرضة كمصدر اقتِصاديّ هام للسكان المحليّين، مع توفير الدعم اللازم للحرفيين عن طريق البنوك بفوائد بسيطة.
- تَعِزّيز دور السياحَة الثقافيةّ، والتركيز على السياحَة المحليّة في الوقت الراهن وعلى المدى القريب.

- تقديم الدعم اللازم للعاملين في تلك الأسواق.
- تأمين الخدمات والمرافق الضرورية ولوحات الدلالة والإرشاد داخل الأسواق.
- اتخاذ تدابير السلامة والحماية من الأخطار، ووضع نظام متكامل لإدارتها.
- تركيب فوانيس ومصابيح تراثية؛ لإضاءة مسارات الأسواق.
- غلق مسار الأسواق أمام السيارات في أوقات محددة، ويكون من 7 صباحًا حتى 8 مساءً بحيث تكون هذه الأوقات للمشاة فقط.
- إنشاء عدد من دورات المياه والاهتِمام بنظافتها لخدمة المتسوقين والأنشطة السياحِيّة في الأسواق.
- تحقيق الصورة البصرية داخل الأسواق، من خلال إعادة تصميم الواجهات والفتحات الخارجية وألوان الدِهانات؛ لتتناسب مع الطابع المِعْمَارِي للمدينة.
- توحيد استخدام اللافتات الإرشادية على المحلات التجارية.
- الحِفَاظ على طابع الأسواق والمدينة وهُوِيتهما.
- إحياء الأسواق التُّرَاثيّة وتاريخها الذي اتسم بالحيوية والازدهار على مدى قرون مضت.
- توفير كافة الخدمات الضرورية والمرافق اللازمة من أجل الإسهام في زيادة القيمة الاقتِصاديّة للأسواق والمدينة ككل.
- الارتقاء بالمستوى العُمْرَانيّ والبيئيّ للأسواق.
- تشجيع ودعم الدولة لعمل معارض لتسويق المنتجات الحرفية.
- إيجاد إدارة فعَّالة، ومتابعة وتقييم مستمر للسوق.
- أن يتبنى الصندوق الاجتِماعيّ للتنميّة من خلال وحدة التُّرَاث الثقافيّ مبادرة استثمار وإحياء التُّرَاث المتُمثِّل في إحياء الصِنْاعَات والحِرَف اليدوية؛ من أجل جعل التُّرَاث فُرصة عمل، وبالتالي الحدّ من مشكلة البطالة.

التوصيات:

بناءً على كل ما سبق، فإن الدراسة تقترح عمل الآتي:

- العمل على زيادة الوعيّ الاجتِماعيّ والمعرفيّ بالأسواق التُّرَاثيّة، والتشجيع على صونها وحمايتها من الاندثار، ورعاية منظمات المجتمع العاملة في هذا المجال.
- ضبط إجراءات التحصيل للرسوم المستحقة من أجل تطوير الأسواق، بدلًا من العملية غير المنظمة التي تحدث الآن في الأسواق وتُجبى بها الرسوم.

- منع دخول الدراجات النارية إلى الأسواق، وتنظيم حركتها من خلال تحديد مواقع قريبة لوقوفها، بحيث لا تُسبب إعاقةً لحركة المتسوقين ومضايقتهم.
- وضع خطة دقيقة وإجرائية لأعمال النظافة وحماية البيئة في الأسواق ومجدولة زمنيًا؛ وبما لا يسمح بتراكم المخلفات الناتجة عن التسوّق.
- تحفيز الاستثمار في الأسواق، من خلال توفير فُرص عمل، وفرص استثمارية، سواءً في المحلات، أو في عرض وبيع المنتجات المحليّة.
- تشجيع التوسع في الصناعات التقليدية والحرف اليدوية، وتطويرها بما يتناسب مع عالمية تداول السلع وقدرتها التنافسية، مع الحِفَاظ على طابعها المميز وقيمتها كوسيلة تعبير عن التُّرَاث الثقافيّ.
- الاهتِمام بتنسيق السوق بما يتلاءم وطبيعة المدينة من أرصفة، ومظلات المحلات، وأعمدة إنـــارة، ومقاعد وأماكن للجلوس.

المراجع:

بيريسيبكين، أوليغ (1995م) اليمن واليمنيون في ذكريات دبلوماسي روسي، تعريب إسكندر كفوري وآخرون، ط2، دائرة التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع.

الحبشي، عبدالله (1979م) جوانب من الحياة الاقتِصاديّة في التاريخ اليمني، مجلة الكلمة، صنعاء، العدد 51-52.

خليل، بان إسماعيل (2015م) الارتقاء بالمناطق التجارية المفتوحة دراسة ميدانية في المنطقة التجارية المفتوحة بشارع النهر منطقة الأسواق التقليدية في باب الاغا كحالة دراسية محليّة، المخطط والتنميّة، ع 31، ص 127-150.

الدليمي، عبدالواحد مشعل عبد حمد (1997م) الأسرة والقرابة ووضع المرأة في مجتمع متغير: دراسة اجتِماعيّة لمدينة تَعِزّ القديمة في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

أبو زيد، سهام مصطفى (2004م) الإشراف على الأسواق في عصر النبوة، ندوة الجوانب الاقتِصاديّة في حياة الأنبياء عليهم السلام، جامعة الأزهر، مصر.

السروري، محمد عبده (2009م) نشأة مدينة تَعِزّ واتساعها في عصر بني رسول في اليمن 636- 858هـ/ 1229- 1454م، مؤتمر تَعِزّ على مر العصور، ص 622-685.

السعدون، عبدالحكيم عجيل (2009م) تَعِزّ بعض من أحوالها الاجتِماعيّة والاقتِصاديّة كما وصفها الرحالة الأوربيون والعرب 1325– 1962م، مؤتمر تَعِزّ على مر العصور، ص 864– 874.

الشرعبي، محمود أحمد (2013م) العاصمة تَعِزّ خلال حكم الامام أحمد 1948– 1962م: دراسة تاريخيّة في ضوء الوثائق الألمانية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مج 34، ع 2، جامعة صنعاء.

الشعبي، محمود قاسم (2009م) العاصمة تَعِزّ في عيون رجال السلك الدبلوماسي والمستشرقين والرحالة 1948– 1962، مؤتمر تَعِزّ عبر التاريخ، جامعة تَعِزّ.

عثمان، عبدالستار (1988م) المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، ع 128، الكويت.

علوان، أورانس عبدالواحد (2009م) الحِفَاظ على الأسواق التُّرَاثيّة ضمن إطار عمل متكامل للحِفَاظ على الموروث العُمْرَانيّ في المراكز التاريخيّة للمدن (نماذج وتجارب مختارة)، مجلة المخطط والتنميّة، العدد 21، جامعة بغداد، ص 105– 124.

غالب، فوزية قحطان محمد (2013م) حماية الموروث الشعبي في المجتمع اليمني: المعوقات والإمكانيات، ورقة بحثية.

غنيم، محمد أحمد (1998م) الأسواق التقليدية في محافظة الدقهلية: دراسة في الانثروبولوجيا الاقتِصاديّة، مجلة الثقافة الشعبية، المركز الحضاريّ لعلوم الإنسان والتُّرَاث الشعبي، مصر، ص 963–1055.

كمونة، حيدر (2009م) أهَمِّية المحافظة على الأسواق التُّرَاثيّة في المدينة العراقية المعاصرة (مدينة النجف أنموذجًا)، مجلة آفاق نجفية، العدد 13.

المجاهد، محمد محمد (2007م) مدينة تَعِزّ غصن نضير في دوحة التاريخ العربي، الطبعة الثانية، عدن للطباعة والنشر، اليمن.

هاشم، سعيد (2006م) الأسواق الشعبية التُّرَاثيّة في دول مجلس التعاون والجزيرة العربية وأهميتها الاقتِصاديّة والاجتِماعيّة، مجلة حوليات آداب عين شمس، مج 34، ص 283– 314.

الهياجي، ياسر هاشم (2014م) إدارة مواقع الجذب السياحِيّ التُّرَاثيّة: مدينة صنْعَاء القديمة أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.